

النواب المصري رافضا انتقادات أممية للانتهاكات الحقوقية: معلومات مغلوبة

الأحد 24 يناير 2021 03:33 م

رفضت لجنة حقوق الإنسان في مجلس النواب المصري، الانتقادات التي وجهتها مقرة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان "ماري لولور" للملف للانتهاكات الحقوقية المتعلقة بملف الحريات والمعتقلين بمصر، وقالت إن معلوماتها "مغلوبة ومجتزأة". وقالت اللجنة في بيان، الأحد، إن "كل ما يرد بشأن المتهمين المحبوسين احتياطيا على ذمة القضاء المصري، يتجاهل أن ذلك جاء وفقاً لحثيات قانونية دقيقة طبقاً لقانون الإجراءات المصري".

وأكدت اللجنة أنه "لا يزال هناك حالة من استقاء المعلومات المغلوطة ضد مصر واستناد إلى منطق فاسد تروج له بعض المنظمات". وأبدت اللجنة استغرابها الشديد من الازدواجية التي تتعامل بها منظمات، لم نرى لها أي تعليق، في شأن مقتل المدنيين أو ضباط و أفراد الجيش أو الشرطة، أو أية إدانات تذكر لحرق وسلب الممتلكات العامة والخاصة وحرق الكنائس، وتفجير دور العبادة. والجمعة استنكرت "ماري لولور"، "ترهيب وتجريم المدافعين عن حقوق الإنسان، والصحفيين وعائلاتهم".

وقالت "لولور": "أشعر بقلق بالغ إزاء الجهود التي لا تليين على ما يبدو من جانب السلطات المصرية لإسكات المعارضة وتقليص الفضاء المدني في البلاد".

وأردفت في البيان: "ذلك على الرغم من الدعوات المتكررة من آليات الأمم المتحدة والمجتمع الدولي (للتراجع عن ذلك)".

وحدثت على "الإفراج الفوري عن جميع المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والأطراف الفاعلة في المجتمع المدني وأفراد أسرهم".

وتابعت: "يجب إنهاء استخدام الاحتجاز المطول السابق للمحاكمة وإساءة استخدام قوانين مكافحة الإرهاب والأمن القومي لتجريم عمل الجهات الفاعلة في المجتمع المدني".